الأمم المتحدة

S/2020/174



Distr.: General
4 March 2020
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في الصومال

تقرير الأمين العام

موجز

إن هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة، هو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، ويغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2016 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019. ويركز التقرير على الاتجاهات والأنماط فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، ويقدم معلومات عن مرتكبيها، فضلا عن الإجراءات المتخذة لمنع الانتهاكات والتصدي لها. ويعرض التقرير أيضا التقدم الذي أحرزته الأطراف في النزاع فيما يتعلق بالحوار وخطط العمل والالتزامات الأخرى المتصلة بحماية الأطفال. ويقدم الأمين العام سلسلة من التوصيات الرامية إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتعزيز حماية الطفل في الصومال.

310320 240320 20-03462 (A)





أولا - مقدمة

1 - إن هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، هو التقرير الخامس من تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، ويغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2016 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019. ويصف التقرير أحدث الاتجاهات في مجال الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ صدور التقرير السابق (S/2016/1098) ويوجز التقدم المحرز والتحديات منذ اعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في تموز/يوليه 2017 استنتاجاته بشأن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/AC.51/2017/2). وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في الصومال، التي تشارك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتحقق من الانتهاكات المعروضة في التقرير، وعملت، حيثما أمكن ذلك، على تحديد هوية الجناة.

2 - ويبين التقرير الوضع المأساوي الذي يعيش فيه الأطفال المتضررون من النزاع المسلح في الصومال، حيث عدد الأطفال المتضررين من عمليات التجنيد والاستخدام والاختطاف والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى يتجاوز الأعداد التي تم التحقق منها في حالات النزاعات الأخرى. ولقد ارتكبت معظمَ الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الجماعاتُ المسلحة، وعلى رأسها حركة الشباب التي كانت المرتكب الرئيسي لها، وقوات الأمن الحكومية، وشاركت في ذلك بشكل متزايد الشرطة الصومالية والقوات الإقليمية التابعة للولايات الأعضاء في الاتحاد. ويوثق التقرير أيضا استمرار الميليشيات العشائرية في ارتكاب أعمال عنف أدت إلى انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية وأطراف النزاع

ألف - السياق السياسي والأمني

3 - كانت العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية التي جرت بين تشرين الأول/أكتوبر 2016 وشباط/فبراير 2017 معلماً رئيسياً على طريق البلاد نحو الفيدرالية. وتواصلت عمليات المصالحة داخل الولايات الأعضاء في الاتحاد وبين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وجرت عمليات انتخابية رئاسية وبرلمانية على مستوى الولايات في ولاية جنوب غرب الصومال في عام 2018 وفي ولايتي بونتلاند وجوبالاند في عام 2019.

4 - ومثّل الاتفاق على هيكل الأمن الوطني بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل 2017، خطوة هامة نحو توحيد قطاع الأمن في الصومال، حيث حدّد العلاقة بين المؤسسات الأمنية على مستوى الدولة الاتحادية وعلى مستوى الولايات وحجم قوات الأمن الإجمالي وتوزيعها وتكوينها، ونظام قيادتها والتحكم بها، وتوفير الموارد لها وتمويلها. وبالإضافة إلى ذلك، نص الاتفاق على توقّع إدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي وإنشاء قوات شرطة على مستوى الدولة الاتحادية وعلى مستوى الولايات.

5 - غير أن الجمود السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد منذ أيلول/سبتمبر 2018 قد أثر سلباً على تنفيذ الاتفاق. ورغم بذل الجهود منذ أيلول/سبتمبر 2018 لإعادة العلاقات بين

الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، فإن الحوار السياسي البنّاء بين جميع الأطراف لم يستأنف بعد. كما أعاق الجمود السياسي إحراز تقدم فيما يتعلق بحماية الأطفال في النزاع المسلح، ولا سيما فيما يتصل بوضع خطط العمل المتعلقة بمنع ومكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، الموقع في عام 2012 بين الأمم المتحدة وحكومة الصومال، موضع التنفيذ على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد.

6 - وظلت حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في الصومال. وبعد أن ساعدت الجهود العسكرية الدولية على الحد من الهجمات في السنوات السابقة، لوحظ تصاعد جديد في نشاط حركة الشباب اعتبارا من عام 2017. وواصلت الجماعة ممارسة السيطرة الفعلية على أجزاء واسعة من المناطق الريفية في جنوب ووسط الصومال ولكنها لم تسيطر على أي من المراكز الحضرية الرئيسية في البلد. ولجأت حركة الشباب في معظم الأحيان إلى وسائل القتال غير النظامية، مثل الهجمات الانتحارية والهجمات المركّبة واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. واستهدفت الجماعة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي والمنشآت العسكرية أو المباني الحكومية الخاضعة لحماية مشددة، وكذلك المنشآت المدنية مثل الفنادق والمطاعم ومشارب الشاي، وأدى ذلك إلى إصابات عديدة في صفوف المدنيين، ومن بينهم أطفال.

7 - وزاد عدد المشردين داخليا في الصومال من 1,1 مليون شخص في آب/أغسطس 2016 إلى 2,6 مليون شخص بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019، وكان نحو ثلثي أولئك المشردين هم من الأطفال. وكانت الدوافع الرئيسية للتشرد الداخلي هي النزاع وانعدام الأمن، والخوف من أعمال العنف، والجفاف والفيضانات. وانتقل العديد من المشردين داخليا من المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، حيث استقروا في كثير من الأحيان في أحياء عشوائية. واستضافت مقديشو وبيدواه، عاصمة ولاية جنوب غرب الصومال التي تسيطر حركة الشباب على مساحات واسعة من أراضيها، أكبر عدد من المشردين داخليا في الصومال. ومن بين العوامل الأخرى التي تدفع إلى التشرد، أصبح الأطفال وأسرهم مشردين داخلياً في سعيهم إلى تجنب تجنيد الأطفال قسرا في صفوف حركة الشباب. والأطفال ضعفاء ومعرضون لانتهاكات في حالات التشرد، ولا سيما العنف الجنسي والتجنيد والاستخدام من قبل أطراف النزاع، بما في ذلك من قبل أولئك المكلفين بحمايتهم.

8 - وواصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي تنفيذ عمليات واسعة النطاق تركّز على استهداف حركة الشباب. وفي عام 2018، وُضعت خطة لتوجيه العملية الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تشمل تسليم المهام الأمنية تدريجيا إلى قوات الأمن الصومالية، بهدف تولي قوات الأمن الصومالية المسؤولية الكاملة عن الأمن في الصومال بحلول عام 2021. وتواصَلَ تعزيز قطاع الأمن الصومالي عن طريق التدريب وبناء القدرات أو تقديم الدعم المادي بفضل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الحكومة الاتحادية.

9 - واعتبارا من أواخر عام 2017، سُجلت زيادة في أعداد الضربات الجوية التي شنتها القوات الدولية رداً على تصاعد نشاط حركة الشباب. واستهدفت الضربات الجوية بشكل رئيسي قواعد حركة الشباب وأفراداً محددين في جنوب ووسط الصومال وتسببت في وقوع إصابات بين الأطفال.

باء - أطراف النزاع

قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية

10 - يعرّف الدستور الاتحادي المؤقت قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية بأنها جيشها الوطني وأجهزة الاستخبارات وقوات الشرطة وهيئات السجون التابعة لها. وتشمل هذه الكيانات الجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. وبموجب اتفاق هيكل الأمن الوطني، ستتألف الشرطة الصومالية من 000 32 عضو يوزعون بين الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات، بينما سيتألف الجيش مما لا يقل عن 000 18 فرد، دون احتساب القوات الخاصة والقوات البحرية والقوات الجوية. وتعمل كيانات متنوعة بطرائق مختلفة لدعم الجيش الوطني، وتشمل تلك الكيانات الميليشيات العشائرية وقوات الأمن التابعة للولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي المرفق الأول لتقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)، أُدرج اسم الجيش الوطني الصومالي بسبب ضلوعه في تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم.

القوات الإقليمية

11 - توجد قوات إقليمية مختلفة، تتألف في معظمها من ميليشيات عشائرية، وهي مناصرة للولايات الأعضاء في الاتحاد. وهي تشمل القوات التابعة لولايات جوبالاند وغالمودوغ وبونتلاند وقوات الجنوب الغربي. ومنذ اعتماد هيكل الأمن الوطني، كان التقدم المحرز في إدماج القوات الإقليمية في قوات الأمن الصومالية بطيئا، وأعاقته التوترات السياسية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي عام 2018، أُدمج 400 2 فرد من قوات بونتلاند في الجيش الوطني الصومالي.

الجماعات المسلحة

12 - ظلت حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال وتعمل في إطار هيكل منظم بشكل جيد وقادر على خلق إيرادات بفعالية من خلال فرض الضرائب على الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية وتحصيل الرسوم في نقاط التفتيش على طول طرق الإمداد الرئيسية، فضلا عن مصادر أخرى تحقق دفقا من الإيرادات. وواصلت الجماعة بنجاح تجنيد مقاتلين جدد في صفوفها، من بينهم أطفال ومقاتلون أجانب. وفي تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)، أُدرج اسم حركة الشباب لضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم واختطافهم، وارتكاب أعمال عنف جنسي ضد الأطفال، وشن هجمات على المدارس والمستشفيات.

13 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2017 ، توصلت سلطات غالمودوغ وتنظيم أهل السنة والجماعة إلى اتفاق لتقاسم السلطة يتوخى إدماج أفراد التنظيم في قوات غالمودوغ. غير أن هذه العملية تعرقلت بسبب خلافات سياسية بين سلطات غالمودوغ وتنظيم أهل السنة والجماعة والحكومة الاتحادية. وفي 5 تموز/يوليه 2019، بدأت الحكومة الاتحادية عملية لدمج قوات تنظيم أهل السنة والجماعة في قوات الأمن الصومالية. ومن المتوقع إدماج قوات تنظيم أهل السنة والجماعة في الجيش الوطني الصومالي، والقوات الخاصة التابعة للجيش، وقوات الشرطة التابعة لولايات أعضاء في الاتحاد، وقوات الشرطة الصومالية. وفي تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)، أُدرج اسم تنظيم أهل السنة والجماعة لضلوعه في تجنيد الأطفال واستخدامهم.

14 - وأعلن عناصر في الصومال يؤيدون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) عن ولائهم لهذا التنظيم. وهؤلاء العناصر أقل بكثير من حركة الشباب وأقل نشاطا في عملياتهم. وتمثلت أغلب أنشطة العناصر في تنفيذ الاغتيالات المستهدفة وتحصيل الأموال قسراً. ويعمل العناصر بشكل رئيسي في ولاية بونتلاند، حيث استطاعوا السيطرة على جزء من ساحل بونتلاند لفترة وجيزة في عام 2016.

15 - وتستخدم عبارة "الميليشيات العشائرية" للإشارة إلى عدد كبير من جماعات الميليشيات المختلفة المتحالفة مع العشائر في شتى أنحاء الصومال. و "ميليشيات ويستلاند" هي واحدة منها. وأُبلغ عن الانتهاكات المنسوبة إلى هذه الجماعة حتى كانون الثاني/يناير 2019 تحت عنوان "ميليشيا العشائر" أدناه.

الأطراف الأخرى الموجودة في الصومال

16 - إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نُشرت في الصومال في آذار/مارس 2007 بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمساعدة الجيش الوطني الصومالي على مكافحة حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. ويتألف عنصرها العسكري من قوات من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا. وبدأت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملية تسليم زمام الأمور الأمنية إلى الصومال، مسترشدة بالخطة الانتقالية. وواصلت إثيوبيا وكينيا الاحتفاظ بقوات في الصومال، بالإضافة إلى قواتهما العاملة فيها تحت قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية حركة الشباب والعناصر الموالين لتنظيم الدولة الإسلامية الناشطين في الصومال، وذلك أساساً عن طريق توجيه ضربات جوية وضربات بطائرات بدون طيار.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدّ الأطفال

17 - أدى الوضع الأمني الشديد التقلب، والعمليات العسكرية الجارية، وتشريد السكان، والقيود اللوجستية، إلى الحد من إمكانية الوصول المادي، وطرح تحديات في مجال رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها. ومع تعذر الوصول إلى جزء كبير من جنوب ووسط الصومال، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير ليست سوى مؤشرا عن النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ولا تبيّن كامل تأثير النزاع المسلح في الأطفال في الصومال.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 856 14 انتهاكا على 551 12 طفلا (103 2 فتيات و 448 10 صبيا). وكان مرتكبو هذه الانتهاكات الرئيسيون هم حركة الشباب (672 10)، يليهم الجيش الوطني الصومالي (834)، والقوات الإقليمية (707)، والميليشيات العشائرية (494)، والشرطة الصومالية (248)، وتنظيم أهل السنة والجماعة (125)، وميليشيات ويستلاند (7)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (1)، وعناصر في الصومال موالين لتنظيم الدولة الإسلامية (1). وتُنسب أيضا المسؤولية عن انتهاكات جسيمة مرتكبة ضد الأطفال إلى كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (64)، وشرطة ليو الإثيوبية (18)، وقوات الدفاع الكينية (8)، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (5). وتعذّر إسناد المسؤولية عن الانتهاكات المتبقية البالغ عددها 672 1 انتهاكا.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

19 - تحققت فرقة العمل القطرية من قيام القوات والجماعات المسلحة بتجنيد واستخدام 143 6 طفلا (149 فتاة و 994 5 صبياً). وكانت حركة الشباب هي مرتكبة الانتهاكات الرئيسية، حيث كانت مسؤولة عن 80 في المائة من الحالات التي تم التحقق منها (910 4)، يليها الجيش الوطني الصومالي (391)، والشرطة الصومالية (172)، والميليشيات العشائرية (169)، وقوات غالمودوغ (168)، وقوات جوبالاند (129)، وتنظيم أهل السنة والجماعة (113)، وقوات بونتلاند (61)، وقوات الجنوب الغربي (22)، وميليشيات ويستلاند (2)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (2). وتعذر إسناد المسؤولية عن أربع حالات.

20 - وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2016، قامت أطراف النزاع في الصومال بتجنيد واستخدام 646 طفلاً، و127 2 طفلاً في عام 2017. وبلغ تجنيد الأطفال واستخدامهم ذروتهما في عام 2018، حيث بلغ عدد الأطفال المتضررين 300 2 طفل. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019، تم التحقق من تجنيد واستخدام 070 1 طفلاً.

حركة الشباب

21 - كانت حركة الشباب مسؤولة عن 910 4 حالة من حالات تجنيد واستخدام الأطفال. وصعّدت حركة الشباب عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم تصعيدا كبيرا في عامي 2017 (770 1) و 2018 (865 1) لتعزيز صفوفها ردا على العمليات الواسعة النطاق التي نفذها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الدولية ضد هذه الجماعة. وفي السنوات السابقة، رُصدت أغلبية عمليات التجنيد القسري في جنوب ووسط الصومال (S/2016/1098). وفي عام 2017، وسّعت الحركة بشدة نطاق أنشطتها لتجنيد الأطفال في ولاية غالمودوغ، مستفيدة من انسحاب أفراد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من عدة مواقع، الذي أتاح لحركة الشباب توسيع نطاق وجودها.

22 - وأجبرت حركة الشباب الأطفال على الالتحاق بالمدارس الدينية التي تديرها الجماعة، التي تشمل مناهجها التدريب العسكري وتلقين العقائد. وفي حالات كثيرة، أمرت الحركة شيوخ العشائر بتسليم عدد محدد من الأطفال من كل عشيرة، أو بإحضار طفل واحد من كل أسرة لتجنيدهم كجنود أطفال. فعلى سبيل المثال، في 10 آب/أغسطس 2018، أحضر شيوخ العشائر 60 صبيا تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة إلى مدرسة ابتدائية في قرية تقع في ناحية حرر طيري في غالمودوغ، كانت حركة الشباب قد حولتها إلى مركز للدروس الإسلامية ولتدريب الأطفال المجندين الجدد. ومن أجل إجبار المجتمعات المحلية على تسليم أطفالها، لجأت الحركة في كثير من الأحيان إلى اختطاف الشيوخ والمعلمين وقادة المجتمعات المحلية. كما مارست الضغوط على الأسر والمجتمعات المحلية لتسليم الفتيات لتزويجهن من مقاتلي الحركة. واستخدمت الجماعة أسلوب عمليات الاختطاف الجماعية لتجنيد الأطفال. ويرد في جزء لاحق من هذا التقرير مزيد من التفاصيل عن هذه الممارسات.

23 - واستهدفت حركة الشباب أفراد الفئات الضعيفة لتجنيدهم، بما في ذلك الشباب العاطلون عن العمل، مستخدمة الحوافز الاجتماعية والاقتصادية لإغراء المجندين، والتجنيد عن طريق أطراف ثالثة من خلال الأصدقاء والأقارب، وضغط الأقران. ومن الأساليب الأخرى التي استخدمتها على نطاق واسع الإقناع عن

طريق الزعماء الدينيين والوعظ في المدارس الدينية. وفي عامي 2017 و 2018، بلغت أعداد الأطفال الذين جندتهم حركة الشباب ذروتها خلال شهر رمضان.

24 - ولوحظ انخفاض طفيف في عدد الأطفال الذين جنّدتهم حركة الشباب في عام 2019 (875)، لأن أسراً عديدة فرّت من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو أرسلت أطفالها إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لحمايتهم من التجنيد القسري وبأمل حصولهم على تعليم أفضل. وانتقلت أسرٌ عديدة من المناطق الريفية إلى مناطق حضرية مثل مقديشو أو بيدواه. بل إن بعض الآباء سلموا أطفالهم إلى الشرطة والسلطات الحكومية لحمايتهم. وفي أحيان كثيرة، تعرّض الآباء الذين أبعدوا أطفالهم لأعمال انتقامية أو عمليات اختطاف أو غرامات فرضتها حركة الشباب. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو 2017، فرّت 70 أسرة من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب إلى مناطق خاضعة لسيطرة سلطات غلمودوغ أو تنظيم أهل السنة والجماعة. وفي الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وأيار/مايو 2018، وصل عدد الأطفال الذين سلمهم آباؤهم إلى السلطات أو لجؤوا إلى مراكز الشرطة في دوساماريب، ولاية غالمودوغ، إلى نحو 70 طفلاً. ونُقل الأطفال في وقت لاحق إلى مرافق مؤقتة للرعاية في المجتمعات المحلية.

25 - ومن بين الأطفال الذين جُنّدوا أو استُخدموا في عام 2019، استُخدم نحو 40 في المائة منهم كمقاتلين. ونورد، على سبيل المثال، حالتين تتعلقان بصبيَّين يبلغان من العمر 14 و 15 سنة جندتهما حركة الشباب، وتم التحقق منهما في 5 آب/أغسطس 2019 على إثر إصابتهما بجروح في اشتباكات بين قوات جوبالاند وحركة الشباب في قرية تقع في منطقة جوبا السفلى. واستخدمت حركة الشباب الأطفال المتبقين، ذكورا وإناثا، لأداء أدوار دعم كحمّالين أو طهاة أو جواسيس، أو للزواج قسرا من أحد أعضاء حركة الشباب.

قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية والقوات الإقليمية

26 - تزايدت حالات تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية زيادة مطردة في الفترة بين آب/أغسطس 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2018، حيث تم التحقق من 65 حالة في عام 2016، و 130 حالة في عام 2017 و 248 حالة في عام 2018. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019، انخفض عدد الحالات التي تم التحقق منها انخفاضا طفيفا إلى 120 حالة.

27 - واستُخدم بعض الأطفال كمرافقين لكبار الضباط العسكريين، بينما استُخدم آخرون في نقاط التفتيش العسكرية أو لحراسة قواعد تابعة للجيش. فعلى سبيل المثال، جنّد الجيش الوطني الصومالي في آذار/مارس 2017 صبياً يبلغ من العمر 17 سنة واستخدمته للعمل حارساً عند المدخل الرئيسي لقاعدة الجيش في دوساماريب، بمنطقة جلجدود. وفي آب/أغسطس 2018، تم التحقق من صبيين تتراوح أعمارهما بين 15 و 17 سنة يرتديان زي الجيش الوطني الموحد ويحرسان مركز شرطة في نفس المنطقة. وجُنّد العديد من الأطفال ليحلوا محل آبائهم أو أعمامهم المتوفين، في حين استُخدم آخرون لأداء الأعمال اليومية في الثكنات.

28 - ومن دواعي القلق بوجه خاص ما نُسب إلى الشرطة الصومالية من زيادة مستمرة في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتم التحقق من ما مجموعه 172 حالة من حالات تجنيد الشرطة الصومالية الأطفال واستخدامهم، وقعت 11 حالة منها في عام 2017، و 93 حالة في عام 2018، و 68 حالة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019. وقد استُخدم معظم هؤلاء الأطفال في أدوار الدعم، مثل

أعمال الطهي أو التنظيف، أو للعمل كمرافقين أو كحراس أو في نقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2018، استخدمت الشرطة الصومالية فتاة يقدر عمرها بنحو 16 سنة لأداء أعمال الطبخ والتنظيف في مركز شرطة في منطقة بنادر. وكانت تتلقى 30 دولارا في الشهر وتعيش مع والديها في مخيم قريب يأوي المشردين داخليا. وفي 8 نيسان/أبريل 2019، تم التحقق من أن صبياً يتراوح عمره بين 14 و 16 سنة كان ينظم حركة المرور ويوجه المركبات في مقديشو بجوار عدد آخر من موظفي الشرطة المسلحين الذين كانوا يرتدون زي الشرطة الصومالية الموحد.

29 - ونُسبت حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم أيضا إلى القوات الإقليمية المسؤولة عن تجنيد واستخدام 380 طفلا. ومن هذا المجموع، تم تجنيد واستخدام 46 طفلاً في النصف الثاني من عام 2016، و 102 من الأطفال في عام 2017، و 144 طفلاً في عام 2018، و 88 طفلاً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019. وكان المسؤولون الرئيسيون عن هذه الحالات هم قوات غالمودوغ (168)، تليها قوات جوبالاند (129)، وقوات بونتلاند (61)، وقوات الجنوب الغربي (22). فعلى سبيل المثال، في 23 أيلول/سبتمبر 2018، تم التحقق من حالات تتعلق بثمانية صبيان تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 سنة، أثناء وجودهم في مركز شرطة، حيث تبيّن أنهم جُنِّدوا في قوات غالمودوغ في ناحية بالانبال بمنطقة جلجدود. وأُفيد بأن معظم الأطفال كانوا قد سُلِّموا للتجنيد من قبل والديهم بعد أن انقطعوا عن الدراسة. وفي 28 تموز/يوليه 2018، جنّدت قوات جوبالاند ستة صبيان تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 سنة في بلدة دوبلي، بمنطقة جوبا السفلى. ووُعد الصبيان بتلقي مرتبات من قوات الأمن في جوبالاند، وانقطعوا عن مدارسهم بعد تجنيدهم. وكان أحد الصبيان قد سافر في وقت سابق إلى بلدة بطاطي هربا من التجنيد على يد حركة الشباب.

أهل السنة والجماعة

30 - كان تنظيم أهل السنة والجماعة مسؤولا عن تجنيد واستخدام 113 طفلا، وتم التحقق من معظم الانتهاكات في عامي 2017 (66) و 2018 (14). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2019، لم تنسب أي حالات تجنيد واستخدام إلى تنظيم أهل السنة والجماعة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، وقّع تنظيم أهل السنة والجماعة اتفاقاً مع سلطات غالمودوغ لدمج قوات الطرفين معا، ومنذ كانون الثاني/يناير 2019، باتت حوادث التجنيد والاستخدام المنسوبة إلى تنظيم أهل السنة والجماعة تُدرج في مجموع الحوادث المنسوبة إلى قوات غالمودوغ. ولم يجر حتى الآن أي فرز شامل لأفراد تنظيم أهل السنة والجماعة قبل دمجهم بقوات الأمن الحكومية، لتحديد هويات الأطفال المجندين لديه والإفراج عنهم وإعادة تأهيلهم.

الحرمان من الحرية بزعم الارتباط بجماعات مسلحة

31 - تم التحقق من احتجاز ما مجموعه 910 أطفال (17 فتاة، و 893 صبياً) بزعم ارتباطهم بحركة الشباب أو بعناصر في الصومال موالية لتنظيم الدولة الإسلامية. وكان الجيش الوطني الصومالي مسؤولا عن معظم حالات الاحتجاز (492)، ثم الشرطة الصومالية (303)، وقوات جوبالاند (59)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (18)، وقوات غالمودوغ (10)، وقوات الجنوب الغربي (7)، وقوات "صوماليلاند" (2). كما احتُجز أطفال لارتباطهم بحركة الشباب لدى كل من ميليشيا العشائر (4) وتنظيم أهل السنة والجماعة (2). وعلاوة على ذلك، احتُجز 13 طفلاً لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في

الصومال (10) وقوات الدفاع الكينية (3). وكان الأطفال قد اعتُقلوا خلال عمليات استهدفت حركة الشباب أو عناصر في الصومال موالية لتنظيم الدولة الإسلامية، أو تم توقيفهم خلال عمليات التمشيط الأمنية، بعد انفجارات ناجمة عن أجهزة متفجرة يدوية الصنع أو بعد عمليات اغتيال.

32 - ورغم أن قوات الأمن سلمت الأطفال المعتقلين إلى الأمم المتحدة لتقديم الدعم في إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، فإن فترة احتجاز الأطفال كانت في أحيان كثيرة تتجاوز المدة المحددة بـ 72 ساعة المنصوص عليها في إجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة، التي أقرتها الصومال في عام 2014. فعلى سبيل المثال، قامت القوات الخاصة التابعة للجيش في الفترة من 19 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2018 بتسليم 36 طفلاً إلى الأمم المتحدة في إطار تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة. وكان الأطفال قد اعتُقلوا في أثناء عملية عسكرية استهدفت مركز تدريب تابع لحركة الشباب في منطقة شبيلي الوسطى. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2018، سلمت وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية 59 طفلاً لإعادة إدماجهم في المجتمع المحلي في بيدواه، في منطقة باي. وكان الأطفال قد احتُجزوا لفترات تتراوح بين بضعة أيام وعدة أشهر بزعم ارتباطهم بحركة الشباب.

33 - وواصلت وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية إجراء عمليات تقييم المخاطر لفرز الأطفال المحتجزين لديها، الذين كانوا مرتبطين في السابق بجماعات مسلحة. وذُكر في التقرير السابق عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2016/1098) أن ثمة شواغل حول هذه الممارسة، لأنها تتعارض مع المبدأ القائل بأن الأطفال الذين تجندهم وتستخدمهم الجماعات المسلحة ينبغي أن يعاملوا أولا وقبل كل شيء كضحايا وينبغي ألا يُعاقبوا على ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، تواصلت الصعوبات في التحقق من مصير الأطفال المصنفين على أنهم "معرضون لخطر كبير" وتحديد أماكن وجودهم. وتعمل الوكالة حاليا على وضع قائمة مرجعية ليستخدمها المكلفون بأنشطة الفرز، وهي مصممة خصيصا بحسب احتياجات الأطفال وتعطي الأولوية لإعادة تأهيلهم.

34 - وفي 2 نيسان/أبريل 2017 ، نُقل إلى مركز رعاية مؤقت تدعمه اليونيسيف ما مجموعه 40 طفلاً اعتقلتهم قوات بونتلاند في آذار/مارس 2016، وصدرت بحقهم أحكام تتراوح بين عقوبة الإعدام (12 طفلاً) وأحكاماً قاسية بالسجن لمدد تصل إلى 20 عاماً (28 طفلاً) لارتباطهم بحركة الشباب، على النحو المذكور في التقرير السابق (S/2016/1098). وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أُلغيت أحكام الإعدام الصادرة على 12 طفلاً. وبعد اتصالات مكثفة قامت بها الأمم المتحدة وممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، أصدر رئيس بونتلاند عفوا عن الأطفال الـ 34 المتبقين في ذلك المركز في 20 آب/أغسطس 2018. وتم جمع شمل الأطفال مع أسرهم.

35 - كما احتجزت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عشرة أطفال بزعم ارتباطهم بحركة الشباب. فعلى سبيل المثال، في 28 شباط/فبراير 2017 أصيب صبي يبلغ من العمر 17 سنة بجروح عقب إطلاق النار عليه أثناء محاولته الفرار من معتقل في بلدة بولوبرتي، منطقة هيران، حيث كان محتجزا لدى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للاشتباه في ارتباطه بحركة الشباب. وعولج المصاب في عيادة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأعيد إلى مكان احتجازه.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من 30 طفلاً تبيّن أن حركة الشباب كانت قد أوقفتهم وحرمتهم من حريتهم. وفي أحيان كثيرة، كان الأطفال يُحتجزون بسبب "قلة انضباطهم"، ويشمل ذلك الاقتتال في الأماكن العامة، ولعب كرة القدم في أوقات الصلاة، وحيازة مواد محظورة مثل الهواتف الذكية والمسدسات الزائفة. فعلى سبيل المثال، اعتقلت حركة الشباب في 24 آب/أغسطس 2016 صبيين يبلغان من العمر 15 و 17 سنة في منزليهما واحتجزتهما لمدة ثلاثة أيام في بلدة جِلِب، بمنطقة جوبا الوسطى، لاقتتالهما في مكان عام. واستُجوب الصبيان أيضاً أثناء وجودهما قيد الاحتجاز عن سبب عدم انضمامهما إلى حركة الشباب. وأُطلق سراحهما فيما بعد.

باء - القتل والتشويه

37 - خلال الفترة قيد الاستعراض، تحققت فرقة العمل القطرية من قتل وتشويه 916 2 طفلا، من بينهم 754 فتاة و 162 2 صبيا. وتعذّر إسناد المسؤولية عن نحو نصف أعداد الإصابات بين الأطفال (233 1). وفي الحالات التي تم التحقق منها، كان المسؤولون الرئيسيون هم حركة الشباب (953)، والجيش الوطني الصومالي (297)، والميليشيات العشائرية (158)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (60)، وقوات جوبالاند (59)، والشرطة الصومالية (50)، وقوات الجنوب الغربي (42)، وقوات غالمودوغ (33)، وقوات بونتلاند (21). ونُسب عدد من الحالات أيضا إلى قوات الدفاع الكينية (7)، وشرطة ليو الإثيوبية (2)، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (1). وجاءت الإصابات بين الأطفال نتيجةً لتبادل إطلاق النار، وعدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية، والهجمات العشوائية باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب، وعمليات القتل المستهدف، والضربات الجوية. ومن بين 916 2 حالة قتل وتشويه تم التحقق منها، وقعت 436 حالة في النصف الثاني من عام 2016، و 931 حالة في عام 2017، و 041 1 حالة في عام 2018، و 508 حالات في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019.

38 - وتُبيِّن أرقام حالات القتل والتشويه التي ارتكبتها حركة الشباب حدوث زيادة ملحوظة في أواخر عام 2017 وفي عام 2018، بسبب اشتداد النزاع، والمواجهات المسلحة مع قوات الأمن الحكومية، وزيادة عدد الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي أدت إلى وقوع عدد كبير من الإصابات بين المدنيين. فعلى سبيل المثال، أدى انفجار شاحنة مفخخة في تقاطع زوبي في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى مقتل حوالي 600 شخص، من بينهم 25 طفلاً، وإصابة أعداد كبيرة بجروح، من بينهم 15 طفلاً. وقامت حركة الشباب أيضا بإعدام أو تشويه أطفال لمعاقبتهم أو لأسباب تأديبية. فعلى سبيل المثال، في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أعدمت حركة الشباب علناً سبعة صبيان تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 سنة في منطقة جلجدود بعد اتهامهم بالتجسس. وفي 9 كانون الثاني/يناير 2017، في تجمع عام في ناحية عيل بور بمنطقة جلجدود، قطعت حركة الشباب اليد اليمنى لثلاثة صبيان مرتبطين بها تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 سنة، لأنهم عجزوا بعد مشاركتهم في تدريب عسكري عن تبرير سبب نقص عدد الطلقات التي كانوا قد زوِّدوا بها. وتعرّض أيضا عدد من الأطفال للقتل والتشويه أثناء مشاركتهم في تدريبات في صفوف حركة الشباب أو أثناء عملهم في الحركة. فعلى سبيل المثال، في 15 آذار/مارس 2019، قُتل 10 صبيان وجُرح 18 آخرين على إثر انفجار وقع أثناء تدريب على صنع القنابل في معسكر تدريبي تابع لحركة الشباب في بلدة عيل بور بمنطقة جلجدود.

39 - وكانت قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك قوات الأمن الاتحادية والإقليمية، مسؤولة عن 502 من حالات قتل وتشويه الأطفال. وكان المسؤول الرئيسي عن ذلك هو الجيش الوطني الصومالي، الضالع في 297 حالة، ثم قوات جوبالاند (59)، والشرطة الصومالية (50)، وقوات الجنوب الغربي (42)، وقوات غالمودوغ (33)، وقوات بونتلاند (21). ومن دواعي القلق بوجه خاص ما نُسب إلى الشرطة الصومالية والقوات الإقليمية من زيادات كبيرة في عدد الحالات التي تم التحقق منها في عامي 2017 و 2018. وتمثلت الأسباب الرئيسية لإصابات الأطفال في عمليات تبادل إطلاق النار والعمليات العسكرية التي تستهدف الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، قتل الجيش الوطني في إحدى المزارع صبيين يبلغان من العمر 15 سنة تقريباً خلال عملية أمنية استهدفت حركة الشباب في 25 آب/أغسطس 2017 في منطقة شبيلي السفلى. كما أدى الاقتتال داخل قوات الأمن الحكومية أو المشاجرات بين القوات الإقليمية إلى وقوع إصابات بين الأطفال. وفي 1 حزيران/يونيه 2018، قُتلت ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 11 و 17 سنة وصبي يبلغ من العمر 14 سنة، وأُصيبت فتاة تبلغ من العمر 13 سنة وصبي يبلغ من العمر 16 سنة بتشوهات، في تبادل لإطلاق النار بين قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو وقوات الجيش الوطني في منطقة بنادر. ووقع الحادث بعد اندلاع اشتباكات بين جنود الجيش الوطني وقوات تحقيق الاستقرار المتمركزة في المنطقة.

40 - وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مسؤولة عن قتل وتشويه 60 طفلا. وكثيرا ما وقعت حوادث عندما كانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تستجيب لحوادث انفجارات أجهزة متفجرة يدوية الصنع أو تتصدى لهجمات شنتها حركة الشباب. فعلى سبيل المثال، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017، قُتل ستة أطفال من بينهم فتاة تبلغ من العمر ثمانية أشهر، وأُصيب ثلاثة أطفال بتشوهات، في غالمودوغ، عندما أطلقت وحدة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال النيران على مشارف بلدة عيل بور.

41 - ولا تزال الضربات الجوية التي تنفذها القوات الدولية تشكل مصدر قلق بالغ في الصومال، لأنها لا تزال تؤدي إلى قتل الأطفال وتشويههم. وأدى تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة من الضربات الجوية، التي تسيطر عليها حركة الشباب أساسا، إلى صعوبة رصد آثارها على الأطفال والإبلاغ عنها على نحو ملائم. وعلى الرغم من هذه التحديات، تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل 23 طفلا وتشويه 21 طفلا في ضربات جوية نفذتها قوات مجهولة الهوية في معاقل حركة الشباب. فعلى سبيل المثال، أُصيب بتشوهات ثلاثة أطفال (صبيان وفتاة) تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة على إثر ضربة جوية نفذتها قوات مجهولة الهوية في منطقة شبيلي السفلى في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2017. وأُفيد بأن القصف كان يستهدف قافلة تابعة لحركة الشباب، ولكنه أصاب منزلا وأدى إلى إصابة ثمانية مدنيين بجراح، من بينهم الأطفال الثلاثة.

42 - ولا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب تتسبب في وقوع إصابات بين الأطفال. فعلى سبيل المثال، في 21 آذار/مارس 2018، توفي طفلان عمرهما يتراوح بين 8 و 10 سنوات، وجُرح 11 طفلاً آخر (8 فتيات و 3 صبيان تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 سنة) حين انفجرت قنبلة يدوية بالقرب من مكان كانوا يلعبون فيه.

جيم – الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

43 – تحققت فرقة العمل القطرية من تعرّض 958 طفلا (954 فتاة و 4 صبيان) للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وارتكبت قوات الأمن الصومالية والقوات الإقليمية ثلث العدد الإجمالي لحالات العنف الجنسي (306)، بما في ذلك الجيش الوطني الصومالي (133)، وقوات جوبالاند (75)، وقوات الجنوب الغربي (42)، وقوات غالمودوغ (25)، والشرطة الصومالية (24)، وقوات بونتلاند (7). وكانت حركة الشباب مسؤولة عن 157 حالة من حالات العنف الجنسي، والميليشيات العشائرية مسؤولة عن 103 حالات، وتنظيم أهل السنة والجماعة عن 3 حالات، وميليشيات ويستلاند عن حالة واحدة. ونُسب ما مجموعه 22 انتهاكا إلى كل من شرطة ليو الإثيوبية (16)، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (4)، وقوات الدفاع الكينية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (حالة واحدة لكل منها). وتعذّر إسناد المسؤولية عن أكثر من ثلث عدد الحالات (366). وظل عدد الحالات في عامي 2017 و 2018 ثابتا (331)، في حين تم التحقق من 135 حالة في الربعين الأخيرين من عام 2016. وانخفض العدد من 331 في عام 2018 إلى 161 في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019. ويُعتقد أن نسبة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي الذي تتعرض له الفتيات والصبيان هي نسبة منخفضة بسبب الخوف من الوصم والأعمال الانتقامية وانعدام المساءلة وعدم وجود خدمات كافية لدعم الضحايا.

44 – وشملت أفعال العنف الجنسي ضد الفتيات والصبيان الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب والزواج القسري. ووقعت جرائم الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب في أحيان كثيرة في مخيمات المشردين داخليا أو عند خروج الأطفال لجمع الحطب أو جلب المياه أو رعاية الحيوانات. فعلى سبيل المثال، في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2017، تعرض صبي يبلغ من العمر 14 سنة لاعتداء جنسي ارتكبه جنديان من جنود الجيش الوطني الصومالي في بلدة بلدوين، بمنطقة هيران. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تعرضت فتاة تبلغ من العمر 16 سنة للاغتصاب المتكرر من قبل خمسة من عناصر حركة الشباب في شرق بلدة زاغار بمنطقة جوبا السفلى.

45 – وحدثت حالات الزواج القسري في أحيان كثيرة في سياق اختطاف الفتيات على يد عناصر حركة الشباب. فعلى سبيل المثال، في 26 أيار/مايو 2017، اختطف مقاتلان من حركة الشباب فتاتين تبلغان من العمر 15 و 16 سنة وتزوجا منهما قسريا في ناحية عيل بور في منطقة جلجدود. وجرى الاختطاف بعد أن رفضت الفتاتان ووالداهما طلب يديهما للزواج من أفراد الحركة.

46 – وظل فرص المساءلة عن العنف الجنسي منخفضاً والإفلات من العقاب منتشراً. وظل معظم الجناة طلقاء أو أُطلق سراحهم بعد دفع تعويضات للضحايا أو لأسرهن، أو صدرت بحقهم أحكام طفيفة. فعلى سبيل المثال، في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2017، ضرب ثلاثة من عناصر قوات الجنوب الغربي فتاة تبلغ من العمر 17 سنة كانت تجمع الحطب في تخوم بلدة بردالي، منطقة باي، واغتصبوها جماعيا. وتلقت الفتاة العلاج في مرفق طبي. وعلى الرغم من أن والديها أبلغا شرطة ولاية جنوب غرب الصومال بالحادث، فإنها لم تتخذ أي إجراء ضد الجناة. وفي حادث آخر وقع في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، اغتصب جنديان من قوات غالمودوغ فتاة تبلغ من العمر 14 سنة بالقرب من عذاذو في منطقة جلجدود. وألقت شرطة غالمودوغ القبض على الجانيين، وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، حُكم عليهما بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة قدرها 000 1 دولار لتعويض الضحية.

دال – الهجمات على المدارس والمستشفيات

47 – تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 242 حادثة اعتداء على المدارس (203) والمستشفيات (39)، نُسب 80 في المائة منها (194) إلى حركة الشباب، ثم إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية (17)، والجيش الوطني الصومالي (8)، وقوات غالمودوغ وميليشيات العشائر (7 لكل منهما)، وقوات الجنوب الغربي (3)، والشرطة الصومالية وتنظيم أهل السنة والجماعة (2 لكل منهما)، وعناصر في الصومال موالية لتنظيم الدولة الإسلامية (1). ونُسب حادث واحد إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وازداد عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات من 21 حادثا في النصف الثاني من عام 2016 إلى 74 حادثا في عام 2017 و 91 حادثا في عام 2018. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019، تم التحقق من وقوع 56 حادثة اعتداء على مدارس ومستشفيات. وترتبط الزيادة بين عامي 2017 و 2018 باستمرار استهداف حركة الشباب المدارس والعاملين في مجال التعليم بوصفه أسلوبا تكتيكيا للتجنيد، يشمل اختطاف الأطفال والمعلمين من المدارس العامة والمدارس الدينية، خلال ذينك العامين.

48 – وفي نيسان/أبريل 2017، وضعت حركة الشباب منهجا دراسيا للمدارس الابتدائية والثانوية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتبع ذلك إغلاق المدارس واحتجاز المدرّسين والآباء والشيوخ بشكل غير قانوني لأنهم لم يمتثلوا لأوامر حركة الشباب بتطبيق منهجها الدراسي، الأمر الذي أدى إلى تشريد السكان من منطقتي شبيلي السفلى وشبيبلي الوسطى، وكذلك من جلجدود، إلى مقديشو وبيدواه وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. فعلى سبيل المثال، في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2018، اختطفت حركة الشباب مدرّساً في مدرسة دينية في ناحية جوهر في منطقة شبيبلي الوسطى عندما رفض تسليم الأطفال إلى حركة الشباب. وعينت حركة الشباب مدرّسا جديدا للمدرسة الدينية، وأصدرت إليه تعليمات بتطبيق منهجها الدراسي. ووجّهت حركة الشباب إلى الآباء الذين أبقوا أطفالهم في منازلهم بعد الحادث أمراً بإحضار الأطفال إلى المدرسة أو مواجهة عقوبات قاسية. وعلاوة على ذلك، أغلقت حركة الشباب في 24 شباط/فبراير 2017 مدرسة دينية في بلدة الجرس، في ناحية عيل بور بمنطقة جلجدود، واعتقلت مدرّسا بعد أن رفض إحالة طلابه لتدريبهم في صفوف حركة الشباب. وفي حادث آخر وقع في حزيران/يونيه 2017، اختطفت حركة الشباب 162 من الشيوخ والأئمة ومعلمي المدارس الدينية في ناحية حرر طيري بولاية غالمودوغ بسبب عدم تسليمهم أكثر من 50 طفلاً يبلغ عمر أصغرهم 7 سنوات، وبسبب رفضهم إرسال الأطفال إلى المدارس الدينية التي أنشأتها حركة الشباب.

49 – وهاجمت حركة الشباب أيضا مرافق صحية وموظفين مشمولين بالحماية، وشمل ذلك اختطاف موظفين طبيين ونهب إمدادات طبية. فعلى سبيل المثال، في 11 آب/أغسطس 2018، داهمت حركة الشباب قرية في ناحية أفجويي في شبيلي السفلى، واختطفت أربعة مدرسين في المدرسة الابتدائية في القرية فضلا عن ثلاثة موظفين يعملون في مركز لصحة الأم والطفل تديره منظمة غير حكومية محلية. كما نهبت حركة الشباب اللوازم والمعدات الطبية في المركز الصحي. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018، نهبت حركة الشباب مستشفى للاستيلاء على المعدات المكتبية واللوازم الطبية خلال هجوم على قرية في ناحية بيدواه بمنطقة باي، وأضرمت النار في مركز الشرطة قبل أن تنسحب من القرية.

50 – ونُسب ما مجموعه 20 هجوما على مدارس ومستشفيات إلى كل من قوات الأمن الحكومية الاتحادية (10 هجمات) وإلى القوات الإقليمية (10). فعلى سبيل المثال، في 12 كانون الثاني/يناير 2019، أطلق ثلاثة جنود من قوات غالمودوغ النار في هجوم على مركز لصحة الأم والطفل في ناحية

كادادو في غالاغودود، وأجبروا موظفي المركز على توظيف أفراد من أسباط عشيرتهم. ونتيجة لذلك، أُغلق المركز مؤقتا لإصلاح الضرر. وفي حادث آخر، في 6 نيسان/أبريل 2019، قام جنود من الجيش الوطني الصومالي بإغلاق مستشفى بشكل قسري في مقاطعة باردهيري بمقاطعة جيدو زاعمين أنهم غير راضين عن نوعية الخدمات المقدمة فيه، وأجبروا المستشفى على توظيف مدير من أحد أسباط عشيرتهم.

51 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية من استخدام ثلاث مدارس ومستشفيين لأغراض عسكرية من قبل ميليشيات العشائر (2)، والشرطة الصومالية (1) والجيش الوطني الصومالي (1). كما استخدمت حركة الشباب مدرسة واحدة لأغراض عسكرية. وعلى سبيل المثال، في 6 شباط/فبراير 2019، استولت ميليشيا العشائر على مستشفى في ناحية عابدواق بمقاطعة جلجدود، لأغراض عسكرية. ولم يتم إخلاء المستشفى، على الرغم من نداءات وتدخلات الزعماء المحليين، ولذلك نُقل بصورة دائمة إلى مبنى آخر. في 25 تموز/يوليه 2017، استولى جنود من الجيش الوطني على مدرسة ابتدائية في ناحية عيل بردي في منطقة باكول. واستخدم الجنود المدرسة لمدة شهرين تقريبا لعلاج جنودهم المرضى. وخلال تلك الفترة، ظلت المدرسة مغلقة في وجه الطلاب.

هاء - الاختطاف

52 - في الفترة ما بين آب/أغسطس 2016 وأيلول/سبتمبر 2019، تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 462 4 طفلاً (356 فتاة و 106 4 صبيان). وتم التحقق من مسؤولية حركة الشباب عن 98 في المائة من جميع عمليات الاختطاف (376 4)، تليها عناصر مسلحة مجهولة الهوية (43)، والميليشيات العشائرية (32)، وتنظيم أهل السنة والجماعة (5)، وميليشيات ويستلاند (4)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات غالمودوغ، وقوات الجنوب الغربي (1 لكل منها).

53 - وبلغ عدد عمليات الاختطاف ذروته في عامي 2017 (634 1) و 2018 (609 1)، عندما صعّدت حركة الشباب حملات التجنيد القسري تصعيدا شديدا، على النحو المبين أعلاه. وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2016، تم التحقق من 373 حالة اختطاف أطفال. والانخفاض في عدد حالات الاختطاف التي سُجلت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019 (846 طفلاً) مقابل 278 1 طفلاً خلال الفترة نفسها من عام 2018 يمكن أن يعزى بشكل رئيسي إلى أن الأسر قد بادرت، على إثر الزيادة الملحوظة في عمليات التجنيد القسري التي قامت بها حركة الشباب في عام 2018، إلى نقل أطفالها بعيداً عن المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بهدف حماية أطفالها من التجنيد القسري.

54 - وكانت عمليات اختطاف الأطفال جماعيا هي أحد أساليب التجنيد الرئيسية التي تستخدمها حركة الشباب، وتنفذها في الغالب عن طريق شن هجمات على القرى أو عن طريق إجبار شيوخ العشائر على تسليم الأطفال، على النحو المبين أعلاه. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2017، اختطفت حركة الشباب 550 طفلاً من عدة قرى في ناحية عيل بور في غالمودوغ، وأخذتهم إلى مركز علي جمالي للتدريب الذي تديره حركة الشباب في بلدة عيل بور بمنطقة جلجدود. وفي حادث مماثل، اختطفت حركة الشباب 150 صبيا تتراوح أعمارهم بين 9 سنوات و 16 سنة من قرى في منطقة جلجدود واقتادتهم إلى مدرسة دينية تديرها حركة الشباب في منطقة جلجدود. ونُقل الأطفال بعد ذلك إلى معسكر تدريب في المنطقة نفسها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

55 – واختطفت حركة الشـــباب فتيات لتزويجهن قســـرا بمقاتليها. فعلى ســـبيل المثال، في 14 أيار/مايو 2017، اختطفت حركة الشباب 15 طفلا تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 17 سنة، من بينهم سبع فتيات، في قرى في ناحية حرر طيري، بمنطقة مدج. وزُوّجت الفتيات قسرًا بمقاتلين، في حين جُنِّد الصبيان كمقاتلين.

واو – منع وصول المساعدات الإنسانية

56 – تحققت فرقة العمل القطرية من 148 حادثا انطوت على منع وصول المساعدات الإنسانية وأثّرت سلبياً على إيصال المعونة إلى الأطفال. ونُسبت معظم الحوادث إلى حركة الشباب (82) تليها ميليشيات عشائرية (25)، وقوات غالمودوغ (9)، والجيش الوطني الصومالي، (5) وأهل السنة والجماعة (2)، وقوات بونتلاند وقوات جوبالاند ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (1 لكل منها). وتعذّر إسناد المسؤولية عن تسعة من هذه الحوادث. وارتفع عدد حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية التي تم التحقق منها في عام 2018 بنسبة 100 في المائة (74)، مقارنة بـ 37 حادثا في عام 2017. وتم التحقق من تسعة حوادث في النصف الثاني من عام 2016 و 28 حادثا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من عام 2019.

57 – وظلت تحديات خطيرة تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الصومال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تعرقلت أنشطة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في أحيان كثيرة بسبب العمليات العسكرية والحالة الأمنية المتقلبة والحوادث الأمنية التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني. وشملت الحوادث التهديدات وأعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة في الأنشطة الإنسانية، واختطاف العاملين في المجال الإنساني، واحتجاز الموظفين والمستفيدين، وفرض قيود على الدخول، وتعطيل الأنشطة الإنسانية، ونهب السلع. وقد ازداد باطراد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الهجمات على القوافل الإنسانية والتجارية.

58 – ونُسبت غالبية حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية إلى حركة الشباب (98) وتمثلت في أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الهجمات وعمليات الاختطاف ونهب السلع المخصصة للأنشطة الإنسانية. وفي حادث وقع في 21 أيلول/سبتمبر 2016، قُتل عاملان محليان يعملان لحساب منظمة غير حكومية في ناحية عابدواق بمنطقة جلجدود، بينما أصيب اثنان آخران، على إثر هجوم شنته إحدى ميليشيات العشائر على المنظمة. ولقد شُنَّ الهجوم في إطار عملية انتقامية ضد ميليشيات عشائر منافسة. وفي حادث آخر وقع في 15 تموز/يوليه 2017، اختطفت حركة الشباب سبعة من العاملين في المجال الإنساني كانوا في طريقهم لتقديم المعونة إلى المتضررين من الجفاف في بيدواه بمنطقة باي، وصادرت مركبتهم. وعلى الرغم من الإفراج عن العمال في 24 تموز/يوليه عقب دفع أفراد أسرهم فدية لتحريرهم، فإن المركبة بقيت لدى حركة الشباب.

59 – ونُسبت المسؤولية عن 30 من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية إلى قوات الأمن الحكومية الاتحادية (19) والقوات الإقليمية (11). وفي 21 شباط/فبراير 2017، هاجم جنديان من الجيش الوطني الصومالي موظفي منظمة إنسانية كانوا يوزعون سلعا إنسانية على أفراد مجتمعات محلية متضررة من الجفاف في ناحية حُدر بمنطقة باكول. وهدد الجنديان العاملين في المجال الإنساني، وطالبا بإعطائهما سلعاً إنسانية لهما أيضاً. وعندما رفض العاملون في المجال الإنساني طلبهما، أطلق الجنديان النار، وتوقفت

عملية التوزيع. ولم تقع أي إصابات. وعلى سبيل المثال، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2018، نهب أفراد من شرطة غالمودوغ في عذاذو بمنطقة جلجدود سلع المعونة الغذائية التي كانت ستوزعها منظمة محلية غير حكومية على المشردين داخليا. ولم يُتَّخذ أي إجراء على الرغم من إبلاغ قائد الشرطة بالحادث.

رابعا - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحديات القائمة في هذا المجال

ألف - التقدم المحرز في الإطار التشريعي

60 - في أيلول/سبتمبر 2019، قدمت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان تقرير الصومال الأولي إلى لجنة حقوق الطفل، بدعم من اليونيسف (CRC/C/SOM/1). وبدأت المناقشات حول التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وفي تموز/يوليه 2018، عقدت الحكومة الاتحادية اجتماعاً تشاورياً لأصحاب المصلحة في مجال حماية الطفل، بتيسير من الاتحاد الأفريقي، لمناقشة التصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

61 - ووضعت الحكومة الاتحادية تشريعين حاسمي الأهمية لتحسين حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة الستة. وفي أيار/مايو 2018، اعتمد مجلس الوزراء بالإجماع مشروع قانون الجرائم الجنسية، الذي سيجرّم، فور سَنّه تشريعياً، طائفة واسعة من الجرائم الجنسية. ويحدد مشروع القانون واجبات واضحة على محققي الشرطة والمدعين العامين ويفرض عقوبات على من يقصّرون في التحقيق بشكل ملائم في جرائم العنف الجنسي أو في ملاحقة مرتكبيها، أو على من يتدخلون في التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية بشأنها. ويركز مشروع القانون على الضحايا ذكورا وإناثا، ويعطي الأولوية لحقوق واحتياجات الضحايا أثناء سير الإجراءات، من أجل حماية هوياتهم وسلامتهم. ويتوخى مشروع القانون إنشاء وحدات متخصصة للتحقيق في العنف الجنسي، تتألف من أفراد متخصصين من الشرطة والمحققين والمدعين العامين والقضاة، للتحقيق في جميع قضايا الجرائم الجنسية وملاحقة مرتكبيها قضائيا والنظر فيها أمام المحاكم. وبمجرد اعتماده، يمكن لمشروع القانون أن يعزز بشدة المساءلة عن جرائم العنف الجنسي في الصومال. غير أن اعتماد مشروع القانون في البرلمان مازال معلقا منذ عام 2018.

62 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، شرعت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في عملية صياغة مشروع قانون لحقوق الطفل يهدف إلى إدماج أحكام اتفاقية حقوق الطفل في القانون الوطني وتجريم الانتهاكات الجسيمة الستة. وبدعم من اليونيسف، كانت عملية صياغة مشروع قانون حقوق الطفل قد بلغت مرحلة متقدمة في وقت كتابة هذا التقرير.

63 - وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، سُنَّ في بونتلاند، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، قانون الجرائم الجنسية. ويوفر القانون للنساء والفتيات حماية أقوى في وجه العنف الجنسي. ويجرّم القانون جميع الجرائم الجنسية، بما فيها الاغتصاب الجماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيان، ويوسع نطاق تعريف الموافقة، الذي بات يهدف الآن لتصحيح التوازن لصالح الضحايا دون المساس بحق المتهم في محاكمة عادلة. وقد أدى القانون إلى تعزيز المساءلة لصالح ضحايا العنف الجنسي، مع أمثلة على الملاحقات القضائية.

64 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن التزامات الصومال الدولية المفروضة بموجب اتفاقية حقوق الطفل لم تُدمج بعد بشكل كامل في النظام القانوني الوطني. وتمثل عملية مراجعة الدستور الجارية فرصة

جيدة لمعالجة هذه المسائل. ولا تزال ثمة جوانب غامضة من الناحية القانونية فيما يتعلق بتعريف الطفل بين الدستور الاتحادي المؤقت، الذي يعرّف الطفل بأنه أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر، والدستور الإقليمي لكل من ولاية بونتلاند وولاية جنوب غرب الصومال، وكلاهما يعرِّف الطفل بأنه أي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر.

باء - متابعة الحوار وتنفيذ خطط العمل

65 - واصلت حكومة الصومال الاتحادية إحراز تقدم في تنفيذ خطط عملها لعام 2012 بشأن منع ومكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم.

66 - وفي 21 آب/أغسطس 2017، أصدر قائد الجيش الوطني الصومالي أمراً عاماً من القيادة بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الصومالية، فضلاً عن منع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أثناء العمليات العسكرية. وتُرجم الأمر من الإنكليزية إلى الصومالية من أجل نشره على نطاق أوسع في صفوف الجيش الوطني.

67 - وفي نيسان/أبريل 2018، بدأت الحكومة الاتحادية عملية صياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى منع تجنيد الأطفال وتيسير الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. وستكفل الاستراتيجية الاتساق في توفير الخدمات للأطفال المتضررين بسبب النزاع المسلح في الصومال، فضلا عن وضع نهج أكثر تماسكاً في مجال منع تجنيد الأطفال. وعلاوة على ذلك، شرعت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع وزارة الأمن الداخلي، في وضع استراتيجية وطنية لمساعدة الضحايا تهدف إلى دعم الناجين من النزاعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال المتضررون بسبب النزاع.

68 - وفي عام 2019، بدأت الحكومة الاتحادية في التحقق من هويات جميع أفراد الجيش الوطني الصومالي وتسجيلهم باستخدام البيانات البيومترية. وتهدف هذه العملية في المقام الأول إلى تحسين جمع البيانات عن الموارد البشرية وإجراء مراجعة للتحقق من أهلية أفراد الجيش، ومن المتوقع أن تسهم في منع تجنيد الأطفال.

69 - ومن أجل التعجيل بتنفيذ خطط العمل، وضعت الحكومة الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة، خريطة طريق وأعلنت عن التزامها بها، ولقد وقّع عليها وزير الدفاع والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال زيارتها للصومال في أكتوبر/تشرين الأول 2019. وتشمل خريطة الطريق تجديد الالتزامات بتعزيز الإطار التشريعي، وبناء قدرات قوات الأمن وتوعيتها بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وفرز أفراد القوات، والإفراج عن الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. وتنص خريطة الطريق أيضا على تنفيذ خطط العمل على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد من خلال إنشاء أفرقة عاملة إقليمية معنية بالأطفال والنزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن خريطة الطريق أحكاما بشأن منع العنف الجنسي ضد الأطفال والتصدي له.

70 - وتعاونت فرقة العمل القطرية مع وزارة الدفاع على فرز ما مجموعه 929 5 من الأفراد، من بينهم أفراد في الجيش الوطني الصومالي (493 2)، وقوات بونتلاند التي سيتم إدماجها في الجيش الوطني (060 2)، وقوات جوبالاند (069 1)، وقوات الجنوب الغربي (235)، وشرطة هيرشبيلي (60)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (12). وتبيَّن وجود ما مجموعه 23 صبيا مرتبطين بقوات بونتلاند (17)،

والجيش الوطني (4)، وقوات الجنوب الغربي (2)، وتم فصل 19 منهم عن تلك القوات وتقديم المساعدة لإعادة إدماجهم في المجتمع.

71 - وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أجرت فرقة العمل القطرية تدريبا مشتركا في مجال حماية الأطفال لفائدة قوات الأمن الحكومية، بما فيها وحدة حماية الطفل التابعة لوزارة الدفاع. ونظمت أيضا فرقة العمل القطرية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أنشطة مشتركة لبناء القدرات والتوعية، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، ويوم الطفل الأفريقي، واليوم العالمي للطفل.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد 554 3 طفلا، من بينهم 709 فتيات، من خدمات إعادة الإدماج المجتمعية التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة النفسية الاجتماعية، وبرامج الدعم من أجل العودة إلى المدرسة، وتوفير التدريب المهني. ومن بين هؤلاء الأطفال، كان 80 في المائة منهم مرتبطين في السابق بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، في حين كان 20 في المائة منهم من الأطفال المستضعفين الذين ينتمون إلى مجتمعات محلية متضررة من النزاع. وظل الأطفال في كثير من الأحيان في مراكز إعادة الإدماج لفترات أطول، بسبب استمرار انعدام الأمن في معظم المناطق التي جاؤوا منها، وأدى ذلك إلى زيادة النفقات المالية غير المخطط لها وأسهم في زيادة صعوبات إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية وتعذُّر التنبؤ بنتائجه. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أُتيح بعض التمويل من صندوق بناء السلام لدعم إعادة إدماج الأطفال.

73 - وفي أحيان كثيرة، لم يكن ثمة اتساق في تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة باستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة، التي أقرتها حكومة الصومال في عام 2014 كجزء من تنفيذ خطة عملها. ورغم أن معظم الأطفال المسجلين في مراكز إعادة الإدماج التي تدعمها اليونيسف سُلّموا إلى تلك المراكز من قبل قوات الأمن الحكومية، فإن مدة بقاء الأطفال قيد الاحتجاز قبل تسليمهم تجاوزت في كثير من الأحيان الحد الزمني البالغ 72 ساعة المنصوص عليه في إجراءات التشغيل الموحدة.

74 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك ثغرات كبيرة، وثمة حاجة إلى مواصلة الجهود من أجل التنفيذ الكامل لخطتي العمل، بما في ذلك اعتماد مشروع قانون حقوق الطفل وسنّه تشريعيا، والتطبيق الكامل لأوامر القيادة وإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة باستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة، ومواصلة فرز الأفراد، بمن فيهم أفراد القوات والجماعات التي ستُدمج في الجيش الوطني الصومالي. ولا تزال هناك أيضا تحديات كبيرة في فرض المساءلة على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

جيم - الدعوة والمشاركة في مجال حماية الطفل

75 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تبادلت فرقة العمل القطرية رسائل خطية وعقدت اجتماعات مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لإثارة مسألة الانتهاكات ضد الأطفال التي ارتكبها أفراد في البعثة. وأُبلغت حكومتا كينيا وإثيوبيا بانتظام بالانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع الكينية وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية وشرطة ليو الإثيوبية، على التوالي، وأفادتا بإجراء تحقيقات بشأنها.

76 - وخلال مناســـبة عُقدت في 16 حزيران/يونيه 2019 للاحتفال بيوم الطفل الأفريقي، أعلن وزير العدل والشؤون القضائية عن بدء أنشطة في الصومال لتنفيذ الحملة العالمية المعنونة ”العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأكد الوزير من جديد التزام حكومته بتعزيز تشريعات حماية الطفل في الصومال.

77 - وفي الفترة من 27 إلى 30 تشـرين الأول/أكتوبر 2019، قامت الممثلة الخاصــة المعنية بالأطفال والنزاع المسـلح بزيارة إلى الصـومال وأجرت مناقشــات مع الشـركاء الوطنيين والدوليين بشـأن آليات تعزيز حماية الطفل والتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وعقدت اجتماعات مع ممثلي الحكومة الاتحادية وسـلطات ولاية جنوب غرب الصـومال للدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية لوضــع حد لانتهاكات قوات الأمن الحكومية ضـــد الأطفال والوقاية منها. وفي تلك الزيارة، التزمت الحكومة الاتحادية بخريطة طريق للتعجيل بتنفيذ خطتي العمل القائمتين لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واســـتخدامهم وقتلهم وتشـــويههم. وأطلقت الممثلة الخاصــة أيضــا مشـروعا يهدف إلى منع تجنيد الأطفال وإلى الإدماج المجتمعي، بتمويل من صـندوق بناء السلام. وخلال زيارتها، أُنشئ فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة الدانمرك.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

78 - يسـاورني القلق إزاء اسـتمرار ارتفاع عدد الانتهاكات الجسـيمة التي يرتكبها ضـد الأطفال جميع أطراف النزاع في الصـــومال. وإنني أدين بشـــدة هذه الانتهاكات، ولا ســـيما العدد الهائل من عمليات الاختطاف وتجنيد الأطفال واســتخدامهم من قبل حركة الشـباب. وأدعو جميع الأطراف إلى الكف فورا عن جميع الانتهاكات والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

79 - ويســاورني القلق إزاء عدد الانتهاكات المنســوبة إلى قوات الأمن الحكومية، ولا ســيما الزيادة الحادة في عدد حالات تجنيد الأطفال واســتخدامهم وقتلهم وتشــويههم، والعنف الجنســي ضــد الأطفال، المنسـوبة إلى الشـرطة الصـومالية والقوى الإقليمية. وأدعو الحكومة الاتحادية إلى أن تنفذ بشـكل كامل الالتزامات التي تعهدت بها في إطار خطط العمل الموقعة في عام 2012 والرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واسـتخدامهم، وقتلهم وتشـويههم. وفي هذا الصـدد، أرحب بالتوقيع على خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ خطتي العمل من قبل حكومة الصـــومال الاتحادية في تشـــرين الأول/أكتوبر 2019، وأدعو إلى الإسراع في تنفيذها، بما في ذلك على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد.

80 - وأرحب بالاســـتراتيجية الوطنية الرامية إلى منع تجنيد الأطفال وتيســـير الإفراج عنهم وإعادة إدماجهم، التي تعمل الحكومة الاتحادية على وضع الصيغة النهائية لها، وأتطلع إلى اعتمادها وتنفيذها.

81 - وأشـجع الحكومة الاتحادية على كفالة التحقق من أفراد الجماعات المسلحة أو الميليشيات التي تـدمجهـا في قوات الأمن التـابعـة لهـا، وذلـك بهـدف تبيّن الأطفـال المرتبطين بهـا والإفراج عنهم وإعـادة إدماجهم في المجتمع.

82 - وأرحب بإلغاء عقوبة الإعدام التي كانت قد صــدرت على 12 طفلا، فضـــلا عن العفو الرئاســـي الذي أصـــدره رئيس ولاية بونتلاند عن 34 طفلا كان قد حُكم عليهم بالســـجن بدعوى ارتباطهم بحركة الشباب.

83 - **بيد أنني أشعر بالقلق إزاء استمرار احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة، وإزاء مصير الأطفال الذين تصنفهم وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية باعتبارهم يمثلون ”درجة عالية من الخطورة“. وأحث الحكومة الاتحادية على أن تعامل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، وأن تلتزم بضمان مصالح الطفل الفضلى وبمعايير الحماية الدولية بوصفها مبادئ توجيهية، وأن تعمل وفقاً للقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) التي أيدها الصومال.**

84 - **وفي هذا الصدد، أدعو كذلك الحكومة الاتحادية إلى أن تطبق بشكل كامل إجراءات التشغيل الموحدة لتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة، التي وقّعت عليها في عام 2014، والسماح للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل بالوصول الكامل دون قيود إلى الأطفال في كل مرحلة من مراحل عملية الإفراج وإعادة الإدماج.**

85 - **وأشجع الحكومة الاتحادية على مواصلة تعزيز إطارها القانوني لحماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.**

86 - **وأشجع الحكومة الاتحادية على مراعاة قضايا حقوق الطفل في إطار عملية مراجعة الدستور. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل إقرار مشروع قانون الجرائم الجنسية وسَنّه تشريعياً، لأنه سيوفر العدالة لضحايا العنف الجنسي، بمن فيهم الأطفال. وأكرر دعوتي إلى إقرار مشروع القانون وسَنّه تشريعياً في الوقت المناسب، على النحو المذكور في تقريري عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509) وعن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280). وأثني أيضا على التقدم المحرز في صياغة مشروع قانون حقوق الطفل الرامي إلى دمج اتفاقية حقوق الطفل في القانون الداخلي، وأتطلع إلى سَنّه تشريعياً. وأدعو كذلك سلطات ولاية بونتلاند وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال إلى مواءمة تشريعاتها المتعلقة بسن الرشد مع القوانين الاتحادية واتفاقية حقوق الطفل.**

87 - **وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما تبذله من جهود وتضحيات، وألاحظ انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المنسوبة إلى البعثة. وأرحب بالتعاون الوثيق بين فرقة العمل القطرية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على حماية الأطفال في الصومال، وأدعو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي إلى التحقيق في التقارير والادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وضمان مساءلة الجناة، ومواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع ارتكابها.**

88 - **وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى منع تجنيد الأطفال وإلى إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة في الصومال، بما في ذلك عن طريق الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود.**